ا لصيرفة الالكترونية كإستراتيجية لتفعيل الحكومة والحوكمة الالكترونية

أ. مجذوب وهراني
أستاذ مساعد –ب، كلية العلوم الاقتصادية – جامعة مستغانم

ملخص:

في إطار الإصلاحات المصرفية والاقتصادية صارت الصيرفة الإلكترونية ضرورة ملحة بحيث هذه الأخيرة من أولى اهتمامات السلطات المعنية في الجزائر التي تحاول تأهيل القدرات في التسيير والمراقبة لمحمل التحويلات لرؤوس الأموال والصفقات في الاقتصاد، وهذا تجسيدا لإستراتيجية محاربة الفساد من خلال الحوكمة أو الحكم الراشد، على مستوى المؤسسات الخاصة أو العمومية، يبقى دور الدولة في هذا الشأن ذو أهمية بإتاحة كافة التسهيلات عبر النصوص التشريعية والتنظيمية والعمل على تحقيق الأهداف المسطرة إن مبادئ الحوكمة والتي من أهمها الشفافية والإفصاح والإشراف والمراقبة تتجسد بصورة تلقائية من خلال الصيرفة الإلكترونية، التي يساعد في انتشارها التوسع في التجارة الإلكترونية وترسيخ ثقافة إلكترونية متوجة بإدارة إلكترونية تقدم الإجراءات والتسهيلات الإدارية إلكترونيا وبالمقابل سيتم الانتقال إلى الحكومة الإلكترونية بأقل التكاليف.

في الجزائر رغم الجهود المبذولة في هذا المجال تبقى غير كافية مقارنة بالإمكانيات المتاحة، فبعد الفضيحة المالية لأزمة بنك الخليفة والتي سرعت بإصدار الأمر 11-03 الذي جسد أهم مبادئ الحوكمة ضمنيا وبالمقابل انطلاقا من هذه المرحلة شهدت الصيرفة عملية تحديث شاملة مواكبة للتحولات التقنية بدءا من عصرنة وسائل الدفع وتطوير الأنظمة ونظام المقاصة ما بين المصارف .....الخ. وفي الأخير نستنتج أن الصيرفة الإلكترونية ما هي إلا أحد أهم أعمدة الحكمة الإلكترونية في إطار التوجه للحكم الراشد.

كلمات مفتاحية: الصيرفة الإلكترونية، الحوكمة الإلكترونية، التجارة الإلكترونية، الحاكمية، المعلوماتية، الرقمنة.

Résumé :

Dans le cadre des réformes bancaire et économique, notamment, La banque électronique est devenue une nécessité pour l'Algérie qui s intéresse à améliorer sa capacité de bien gérer et contrôler la gestion des transferts des capitaux et les transactions dans l économie, car l'approche de lutte contre la corruption est une stratégie gouvernementale, telle, la bonne gouvernance au niveau des entreprises privés ou publiques. Aussi, le rôle de l état dans ce cas est très important, il doit

fournir les supports de cette stratégie, comme les lois et les textes réglementaires mais aussi la volonté de concrétiser cet objectif.

Parmi les principes de la bonne gouvernance, la banque électronique en a retenu la transparence et le contrôle. Toutefois, pour que ce type de banques puisse évoluer, il faudrait faciliter et élargir le commerce électronique et instaurer une culture électronique matérialisée par une administration électronique.

L'ensemble de ces mesures participeront à la mise en place d'un gouvernement électronique.

En Algérie, malgré les efforts observés dans ce sens, ils restent insuffisants par rapport aux moyens disponibles. Après le scandale financier de la banque khalifa, il a été promulgué l'ordonnance 11-03 qui a mis en place les mécanismes d'une bonne gouvernance d'une part, et en parallèle il a été modernisé les moyens de payement et les systèmes de télécompensation interbancaire etc… d'autre part. En conclusion, on peut affirmer que la banque électronique s'avère être le pilier du gouvernement électronique.

مقدمـــة:

شهدت نهاية القرن العشرين بداية تحول تاريخي للبشرية، على الصعيد المعرفي والمعلوماتي على وجه الخصوص حيث برزت طفرة تكنولوجية مهولة مازالت قائمة إلى غاية كتابة هده الأسطر، ساهمت بشكل كبير في ترسيخ أسس اقتصاديات العالم المتقدم الذي يعتمد على الرأسمال التكنولوجي والمعرفي كقوة استراتجية يمكن من خلالها تحقيق التنمية الشاملة والمستدامة، بالاعتماد على ما توفره نظم المعلومات والاتصال وتطوير البحوث في النظم التكنولوجية الحيوية كالزراعة، الصناعة،بحوث الطاقة والفضاء. إن اقتصاديات الدول اليوم أكثر ترابطا وأكثر تأثرا وتأثيرا فيما بينها نتيجة العولمة التي تعددت مظاهرها الاقتصادية،الاجتماعية، الثقافية وحتى السياسية بينما اقتصاد المعرفة هو الوعاء الذي يحتوي العولمة، فمن الصعب جدا الفصل بين ظاهرة العولمة واقتصاد المعرفة،الذي يتأسس كما ورد سلفا على المعرفة التقنية المتطورة. إن زيادة الطلب على استخدامات التكنولوجيات الحديثة للإعلام والاتصال في العشرين سنة الأخيرة، جسدته الشركات المتعددة الجنسيات،التي تخصص جزء كبير من استثماراتها في مجال المعلوماتية والبرمجيات وتقنيات الاتصال في مؤسساتها الأم ضمانا للملكية الفكرية وللاستفادة من حقوق نقل وتحويل المعرفة التقنية واحتكارها أحيانا حسب درجة الأهمية، التموقع والتنافسية .

يقود قطاع التكنولوجيا النمو العالمي للاقتصاد ويظهر بوضوح في الاقتصاد الأمريكي الذي يعتمد على التراكم المعرفي والتقني في التنمية إن إسهامات التكنولوجيات الحديثة للإعلام والاتصال في قطاع الأعمال كانت ولا تزال أكثر إيجابية حيث ساهمت في تخفيض التكاليف ربح الوقت ورفع وتيرة الإنجاز وتمثل ذلك في

تعدد المجالات التي تعتمد على التفوق الالكتروني الذي يتميز بالذكاء، الدقة، السرعة والاستمرارية،فظهرت كل من التجارة الالكترونية، الصيرفة الالكترونية والإدارة الالكترونية حيث تعتبر الأخيرة استراتجية في مؤسسات الأعمال، التي تتصف بسعة الحجم والانتشار المحلي، الإقليمي والعالمي.

إن تداعيات التنافسية الدولية في إطار التكتلات الاقتصادية، أرغمت أصحاب القرار في أن يكيفوا سياساتهم الاقتصادية مع متطلبات العولمة التي تمتاز بتحرير شامل في جميع الميادين وللتقنية المعلوماتية دور استراتيجي في ذلك، هذا ما أوجد ضرورة الاستغلال الأمثل للتقنيات المتطورة في الإعلام والاتصال وجعلها أداة تسهم في العملية التنموية من خلال تكييفها واحتياجات الحكومات في تحسين وجودة خدماتها المقدمة للأعوان والمتعاملين الاقتصاديين ولعموم المواطنين وهذا بتأسيس الحكومة الالكترونية كأداة يمكن من خلالها الرفع من جودة الأداء الاقتصادي الذي ينعكس على وتيرة النمو والتنمية الشاملة .

ساهمت العولمة وبشكل ايجابي في إيجاد الحلول الرادعة للفساد الاقتصادي الذي بدأ يتعاظم مع بروز العولمة المالية التي استغلت ثورة الاتصالات والرقمنة لتضييق الخناق على الفساد والبيروقراطية وهذا ما ساعد في أهمية تبني سياسة الحكم الراشد أو الحوكمة، التي تطالب بدور رقابي فاعل يمنع الوقوع في الخطأ المقصود والعفوي على حد السواء ولعل أهم حقل يمكن أن يتضح فيه لنا أهمية الحكومة الالكترونية في تفعيل الحوكمة هو قطاع المصارف المعرض أكثر من غيره للمخاطر وهو القطاع الذي يستفيد من وسائل الاتصالات والإعلام الحديثة أكثر من غيره وذلك عبر الصيرفة الالكترونية إذا كيف يكون لهذه الأخيرة دور في الاتجاه نحو تأسيس حكومة إلكترونية تساهم في حوكمة المصارف ؟

من هذا المنطلق جاء موضوع بحثنا هذا الذي نريد من خلاله الإجابة على التساؤل أعلاه، وكنتيجة لأي دراسة يجب تحديد الإطار الجغرافي لهذه الدراسة أي الإسقاط بطبيعة الحال سيكون على الصيرفة الإلكترونية في الجزائر ومدى استخداماتها في اتخاذها كإستراتجية تجاه بناء قاعدة تأسيسية للحكومة الالكترونية في إطار الحوكمة، هذه الأخيرة أضحت ضرورة ملحة في ظل الانفتاح والتوجه نحو التحرر الاقتصادي، فتطبيقها في شتى المجالات بما فيها قطاع البنوك الذي يعتبر من بين أول القطاعات التي تبنت سياسة الحوكمة في الجزائر بشكل ضمني كما سيرد خلال هذا البحث الذي يهدف إلى تقديم صورة شاملة عن التوجهات الحديثة في مجال الضوابط الأساسية التي أصبحت الدول تعتمد عليها في نظام عالمي يعتمد على الرقمنة والمعلوماتية في اتخاذ أهم القرارات الإستراتجية في الوقت والسرعة المطلوبة ضمانا لتطبيق البرامج الاقتصادية المسطرة وتفاديا لأية عوائق تحول دون تحقيق أهداف هذه الضوابط التي اتخذت بمثابة استراتجية لتهيئة وتكييف المناخ الاقتصادي، الاجتماعي والسياسي وفق التوجهات العالمية المعاصرة.

إن الطريقة التي اعتمدناها في المعالجة ترتكز على الوصف من خلال ضبط المصطلحات والمفاهيم ونوع من التحليل وذلك بتقديم الحكم العام ثم استخلاص أهم الدلائل والقرائن وإعطاء النتائج التي تكون مرتبطة بواقع الدراسة في الجزائر وآفاقها المستقبلية، محاولين في ذلك توضيح الرؤية قدر الإمكان في مدى أهمية تأسيس صيرفة إلكترونية أكثر تطورا، تؤسس لبناء الحكومة الالكترونية وبالتالي المساهمة في حوكمة ليست فقط المنظومة المصرفية بل كل القطاعات الاقتصادية.

1. علاقة الإدارة بالحكومة الإلكترونية :

إن العلاقة بين الإدارة والحكومة الإلكترونية تكاملية حيث لا يمكن أن تتأسس الحكومة الإلكترونية دون إحداث أو خلق ما يعرف بالإدارة الالكترونية، والتي بدورها تتطلب التجسيد في محيط يتسم بالنضج الإلكتروني بعبارة أخرى نشر الوعي الإلكتروني والثقافة الإلكترونية في الفضاء الاجتماعي والاقتصادي الذي يراد فيه تفعيل هذه الإستراتجية إذا يمكننا القول أن إنشاء الحكومة الإلكترونية ما هو إلا استراتجية اتجاه التنمية الشاملة وعلى وجه الخصوص التنمية المعرفية التي تؤدي في الأخير إلى تأهيل العنصر البشري وتطوير قدراته ومهارته

وتكيفه مع أهم التحولات والمستجدات في مجال الرقمنة والمعلوماتية، واستثماره في جميع القطاعات الاقتصادية دون استثناء.

الإدارة الالكترونية النواة الأولى للحكومة الإلكترونية وبحكم طبيعة الإدارة التي تتميز باتساع وشمولية مجال التعامل، فالتحول إلى إجراء التعامل الإلكتروني من شأنه أن يعزز دور الإعلام والاتصال الالكتروني في تحقيق التنمية من جهة وسهولة وضمان الربط الالكتروني بين مختلف الدوائر الحكومية والمتعاملين الاقتصاديين من جهة أخرى.

يعتبر استخدام تكنولوجيا المعلومات والاتصال بشكل عام وتطبيق مفهوم الإدارة الإلكترونية بوجه خاص أحد أهم المداخل التي يمكن من خلالها تطوير إدارة الخدمات العامة في الدولة، مما سيساهم في إضافة قيم جديدة من شأنها دعم رفاهية المواطن واحترام وقته وجهده وتسيير شؤون المجتمع والاقتصاد، وبالتالي دعم التنمية الشاملة والمستدامة بكافة أشكالها فغالبية الدول العربية تبنت مفهوم الحكومة الإلكترونية والتي تعرف على أنها النسخة الافتراضية عن الحكومة الحقيقية التقليدية مع فارق أن الأولى تتجسد في الشبكات والأنظمة المعلوماتية والتكنولوجيات المتطورة وتحاكي وظائف الثانية التي تتواجد بشكل مادي ملموس، في أجهزة الدولة.

تتمثل أهداف الحكومة الالكترونية قي خدمة المواطنين والشركات والمستثمرين من خلال توصيل الخدمة إلى طالبها، سرعة الإنجاز، التميز ورقع كفاءة الأداء ورفع مستوى الكفاءة في تقديم الخدمات مع تنظيم وتحديث نظم العمل بالوزارات والهيئات الرسمية بتهيئة الجهاز الحكومي للاندماج في النظام العالمي ومواكبة التطور التكنولوجي.[1]

إن الإدارة الالكترونية تستعمل المعلوماتية وأنظمتها المختلفة للتوثيق الآلي وجمع قاعدة البيانات المتعلقة بماضي وحاضر ومستقبل المؤسسة والعمل على تدفق المعلومات إلكترونيا لمراكز القرار ومراكز التنفيذ وللبيئة الخارجية للمؤسسة في حدود ما تقتضيه المنافسة، على هذا النحو كانت الصورة الجنينية لما يعرف بالإدارة الإلكترونية في قطاع الأعمال وهي غير مستقرة باعتبارها ترتبط بقطاع التكنولوجيا الذي يتميز بالتراكم المتواصل وعليه الإدارة الإلكترونية مستمرة التطور.

فالإدارة الإلكترونية لم تعد حكرا على مؤسسات الأعمال بل أضحت من أهم خيارات التسيير الإداري لمختلف الدوائر والمؤسسات الحكومية في غالبية الدول المتقدمة التي كان لها السبق في إحداث وتبني ما هو متعارف عليه بالحكومة الالكترونية الافتراضية، فحواها استغلال التقدم التكنولوجي في البرمجيات والمعلوماتية والأنترنت وملحقاتها في تحسين الأداء الحكومي للبلدان في إطار التوجه نحو جودة الأداء الحكومي من خلال الخدمات المقدمة للمواطنين والمتعاملين والفاعلين في القطاعات الحكومية ومن أسمى الأهداف المنوطة للحكومة الالكترونية توظيفها للمساعدة على تنفيذ وتجسيد برامج السياسات الاقتصادية للحكومات وذلك بسرعة ودقة التنفيذ وتنظيم أعمال الهيئات الحكومية، والتنسيق فيما بينها على غرار الضرائب، البنوك، الجمارك، العدالة....الخ. مما يسمح تخفيض تكلفة تدفق المعلومات المطلوبة والإجراءات المعمول بها، مع تحسين نوعية الخدمات المقدمة من طرف المؤسسات الحكومية.

2. علاقة الصيرفة بالحكومة الإلكترونية:

إن أبرز ما أفرزه عصر المعلوماتية والرقمنة ذلك التحول والاعتماد اللامتناهي للأنظمة المصرفية الحديثة على التكنولوجيات المتقدمة للإعلام الآلي مما جعلها تسهم بشكل كبير في تلك النقلة النوعية للخدمات المصرفية.

تعتبر الصيرفة الإلكترونية من أهم مظاهر الحكومة الإلكترونية وأحد العوامل المساعدة على تفعيلها خصوصا في النظم المصرفية التي في الغالب تكون للحكومة الدور الأساسي في تحريك آليات هذه النظم، سواء

[1] د. أحمد فرج، ***منتدى المكتبات وتقنية المعلومات***، الموقع على شبكة الأنترنت.

منحت الاستقلالية للمصرف المركزي أو لم تمنح، يكفي أن هذا الأخير أنه يعمل لصالح السياسة الاقتصادية للحكومات وقد أثبتت التجارب في الدول المتقدمة على الفاعلية التي قدمتها الصيرفة الإلكترونية من خلال الأداء المتميز لنظمها المصرفية وعلاقتها المتميزة بالمحيط الاقتصادي والاجتماعي بغض النظر عن العوارض الاقتصادية المحضة التي تحاكي هذه النظم أحيانا على شاكلة الأزمة المالية العالمية الأخيرة، فما يهمنا في هذه الدراسة هو أن نبين العلاقة الموجودة بين الصيرفة الالكترونية باعتبارها أحد فروع الإدارة الالكترونية التي بينا فيما سبق على أنها الامتداد الطبيعي للحكومة الالكترونية، وبالتالي الصيرفة الإلكترونية والإدارة الإلكترونية تتجهان في نفس السياق الذي تأخذه الحكومة الالكترونية.

1.2. مدخل إلى التجارة الإلكترونية:

التجارة الإلكترونية واحدة من التغيرات الجديدة التي تميز الاقتصاد الجديد وأصبحت تتداول في الاستخدام العادي لتعبر عن العديد من الأنشطة المرتبطة بثورة تكنولوجيا المعلومات والاتصالات حيث تهتم التجارة الإلكترونية بتنفيذ وإدارة الأنشطة المرتبطة بثورة تكنولوجيا المعلومات والاتصالات التجارية المتعلقة بالسلع والخدمات بواسطة تحويل المعطيات عبر شبكة الأنترنت، الشبكات التجارية العالمية، أوالأنظمة التقنية الشبيهة وذلك بالتبادل الإلكتروني للمستندات، البريد الإلكتروني، النشرات الإلكترونية، والتحويلات الإلكترونية للأموال، وكل الوسائل الإلكترونية المشابهة، حيث التجارة الالكترونية تمثل واحدا من عناصر ما يعرف بالاقتصاد الرقمي والذي يقوم على حقيقتين، التجارة الالكترونية وتقنية المعلومات كان لها الدور في ظهور التجارة الالكترونية التي ترتكز على ثلاثة أنواع من الأنشطة. [2]

أولها خدمات الربط والتزويد التقني للخدمات وما تتضمنه من خدمات المحتوى التقني من خلال الخدمات المقدمة من مزودي خدمات الأنترنت. وثانيا التسليم أو التزويد التقني للخدمات وأخيرا استعمال الأنترنت كواسطة أو وسيلة لتوزيع الخدمات والبضائع والدعاية لها وتسليمها بطريقة مادية وتقنية وتتخذ التجارة الالكترونية عدة أشكال من حيث الأطراف المستخدمة لهدا النمط كما تستعمل التجارة الالكترونية بين مؤسسات الأعمال وبين هده الأخيرة والمستهلك من جهة وبين الدوائر الحكومية من جهة أخرى فتعرض الهيئات الحكومية الإجراءات واللوازم، والرسوم ونماذج المعاملات على شبكة الأنترنت حيث تستطيع مؤسسات الأعمال أن تطلع عليها من خلال الوسائل الإلكترونية وتقوم بإجراء المعاملات إلكترونيا دون التعامل المباشر في مكاتب المؤسسات والدوائر الحكومية، حيث هدا النوع من التعاملات يغطي كافة

[2] مجلة الدراسات المالية والمصرفية، عدد 3، سنة 1999، ص54

الإجراءات والتحويلات التي تتم بين المؤسسات والإدارة المحلية أو المركزية كما أن الصيرفة الإلكترونية جزء لا يتجزأ من التجارة الإلكترونية، فهي تشمل المعاملات المالية بين المؤسسات المالية والأفراد والشركات التجارية الحكومية وذلك من خلال الشبكة المعلوماتية التي تقدم مختلف الخدمات الإلكترونية والتي تقلص من التكلفة والوقت. مع بداية الانتقال إلى عصر المعلوماتية وبظهور التجارة الإلكترونية في ضوء الاستخدام الأوسع لتكنولوجيا الإعلام والاتصال، عرفت الصناعة البنكية تطبيق نظم ووسائل جديدة حققت السرعة في الاستفادة القصوى من منتجات التكنولوجية الحديثة وتمثلت أساسا في الاستخدام الواسع لوسائل الدفع والسداد الإلكترونية أما الإدارة الإلكترونية تتميز بإدخال أحدث التقنيات الإلكترونية المبتكرة في تعاملاتها اليومية من خلال الربط الإلكتروني بين هياكلها المحلية والمركزية، الى جانب الأنترنت التي عمم استعمالها والاستفادة من إيجابياتها في مختلف القطاعات الحكومية، هناك ما يعرف بالأنترانت والإكسترانت وكلاهما عبارة عن شبكات أو خدمات شبكية مشابهة تفصل بينها حدود دقيقة وديناميكية تتغير معاييرها من يوم لآخر حسب المستجدات في عالم التقنية المعاصر.

الأنترانت مصطلح جديد نسبيا يطلق على أسم الشبكة الداخلية أو الشبكات الشخصية الفعلية وهي تطبيق فعلي لشبكة الأنترنت ولكن داخليا أسهل استخداما من قبل الموظفين، فتطبيقها مثلا لأنظمة البريد الالكتروني يساهم في توفير النفقات بالمقارنة مع البريد العادي والنفقات قد تكون مالا،جهدا،أو وقتا وظهرت شبكة الإكسترانت في الفترة الأخيرة كتطبيق يربط بين شبكات الأنترانت التي تربطها شراكة من نوع ما كالتجارة، التسويق، التعليم.....الخ، فهي شبكة مكونة من مجموعة شبكات الأنترانت المرتبطة ببعضها عن طريق الأنترنت مع المحافظة على خصوصية كل شبكة انترانت مع منح أحقية الشراكة على بعض الخدمات والملفات فيما بينها.

أي أن شبكة الإكسترانت هي الشبكة التي تربط شبكات الأنترانت الخاصة بالمتعاملين والشركاء والمزودين ومراكز الأبحاث الذين تجمعهم شراكة العمل في مشروع واحد أو تجمعهم مركزية التخطيط والشراكة وتؤمن لهم تبادل المعلومات والتشارك فيها دون المساس بخصوصية الأنترانت المحلية لكل شركة وعليه يمكن أن نجد تطبيقات الإكسترانت في عدة مجالات كنظم تدريب العملاء وتعليمهم، نظم التشارك على قواعد البيانات بين الجامعات ومراكز الأبحاث التابعة لحكومة ما أو لإدارة معينة، شبكات المؤسسات المالية والمصرفية، نظم إدارة شؤون الموظفين والموارد للشركات العالمية متعددة المراكز والفروع....الخ.[3]

[3] بهاء شاهين، ***الأنترنت والعولمة***، عالم الكتب، مصر، الطبعة الأولى، 1999، ص146

2.2. مبادئ وأسس الصيرفة الإلكترونية:

إن الصيرفة الإلكترونية جزء لا يتجزأ من التجارة الإلكترونية فهي تشمل المعاملات المالية، بين المؤسسات المصرفية والأفراد والشركات ومختلف الجهات الحكومية، وذلك من خلال الشبكة المعلوماتية،التي تقدم مختلف الخدمات الالكترونية وتقلص من التكلفة والوقت.

تعتبر الصناعة المصرفية أحد أهم مؤشرات النهضة الاقتصادية التي ارتقت لها المجتمعات البشرية عبر تطورها عبر أسهامها الواسع في توفير متطلبات الاستثمار والتنمية إذ يمكن قياس مستوى التقدم والتطور التكنولوجي الاقتصادي لأي مجتمع ما بمدى كفاءة ونجاعة نظامه المصرفي ونوعية خدماته المقدمة.

أدى تزايد وتيرة التجارة الالكترونية إلى اجتياح كبير لنوعية جديدة من المصارف أو البنوك غير التقليدية تتجاوز نمط الأداء الاعتيادي ولا تتقيد بمكان معين أو وقت محدد وكنتيجة للنمو المتسارع لتكنولوجيا الإعلام والاتصال جاءت البنوك الالكترونية التي ساهمت وبشكل فعال لتقديم خدمات متنوعة وبتكاليف منخفضة مختصرة للوقت والمكان.

البنوك الإلكترونية بمعناها الواسع ليست مجرد فرع لبنك قائم يقدم خدمات مالية فحسب بل موقعا ماليا تجاريا، وإداريا استشاريا شاملا له وجود مستقل على الخط يتم التعاقد معه للقيام بخدمات أو تسوية معاملات أو إتمام الصفقات على المواقع الالكترونية وهو يمثل أهم تحدي في ميدان البنوك الإلكترونية. [4]

فالبنوك الإلكترونية تعرف على أنها نظم أو منافذ تسليم الخدمات المصرفية القائمة على الحواسب الآلية التي تتيح للعملاء خدمات دون توقف، ودون عمالة وفقا لدراسات عالمية أثبتت أن هناك ثلاث صور أساسية للبنوك الالكترونية تتمثل في:

- الموقع المعلوماتي الذي يمثل المستوى الأساسي والحد الأدنى للنشاط الإلكتروني المصرفي، ويسمح هذا لموقع البنك بتقديم معلومات حول برامجه وخدماته المصرفية؛
- الموقع الاتصالي يتيح هذا الموقع عملية التبادل الاتصالي بين البنك والعملاء مثل البريد الالكتروني، تعبئة طلبات أو نماذج على الخط، وتعديل المعلومات في القيود والحسابات؛
- الموقع التبادلي ويمكن من خلاله أن يمارس البنك نشاطاته في بيئة إلكترونية، كما يمكن للعميل القيام بمعظم معاملاته الكترونيا من سداد قيمة الفواتير، وإدارة التدفقات النقدية، وإجراء مختلف الخدمات الاستعلامية سواء داخل البنك أو خارجه.

[4] طارق طه حسين، ***إدارة البنوك في بيئة العولمة والأنترنت***، الدار الجامعية الجديدة،2007، ص265

تنفرد البنوك الالكترونية في تقديم خدمات متميزة عن غيرها من البنوك التقليدية تلبية لاحتياجات العميل المصرفي، وهو ما يحقق للبنك مزايا عديدة عن غيره من البنوك المنافسة، ومن بين أهم مزايا البنوك الالكترونية نجد ما يلي:[5]

أ) إمكانية الوصول إلى قاعدة أوسع من العملاء:

تتميز المصارف الإلكترونية بقدرتها على الوصول إلى قاعدة عريضة من العملاء دون التقيد بزمان أو مكان معين، كما تتيح لهم إمكانية طلب الخدمة في أي وقت وعلى طول أيام الأسبوع وهو ما يوفر الراحة للعميل بالإضافة إلى سرية المعاملات التي تميز هذه البنوك لتزيد من ثقة العملاء.

ب) تقديم خدمات مصرفية كاملة وجديدة:

تقدم البنوك الإلكترونية كافة الخدمات المصرفية التقليدية، وإلى جانبها خدمات أكثر تطورا عبر الأنترنت تميزها عن الأداء التقليدي مثل:

- شكل بسيط من أشكال النشرات الإلكترونية الإعلانية عن الخدمات المصرفية؛
- إمداد العملاء بطريقة التأكد من أرصدتهم لدى المصرف؛
- تقديم طريقة دفع العملاء للكمبيالات المسحوبة عليهم إلكترونيا؛
- كيفية إدارة المحافظ المالية من أسهم وسندات للعملاء؛
- طريقة تحويل الأموال لحسابات العملاء المختلفة .

ج) خفض التكاليف:

تحسين الجودة هي من عوامل جذب العميل، ففي دراسة تقديرية خاصة بتكلفة الخدمات المقدمة عبر قنوات مختلفة تبين أن تكلفة تقديم خدمة عبر فرع البنك تصل إلى 295 وحدة في حين تقل عنها فيما لو قدمت من خلال شبكة الانترنت بتكلفة 4 وحدات وتصل إلى تكلفة واحدة من خلال الصرافات الآلية.

د) زيادة الكفاءة للمصارف الإلكترونية:

إن اتساع شبكة الأنترنت وسرعة إنجاز الأعمال عن البنوك التقليدية أضحى سهلا على العميل للاتصال بالبنك عبر الأنترنت الذي يقوم بتنفيذ الإجراءات التي تنتهي في أجزاء صغيرة من الدقيقة الواحدة بأداء صحيح وبكفاءة عالية، عكس ما هو الحال لو انتقل العميل إلى مقر البنك شخصيا.

---

[5] معطى الله خير الدين، ***المعلوماتية والنظام البنكي***، ملتقى وطني حول المنظومة المصرفية الجزائرية، المنعقد يوم 2004/12/15

هـــ) خدمات البطاقات:

توفر البنوك الالكترونية خدمات متميزة لرجال الأعمال والعملاء على شكل بطاقات ائتمانية وبخصم خاص، وتشتمل على خدمات مجانية على مدار الساعة برقم خاص، خدمة مراكز الأعمال، الإعفاء من الرسوم وعمولات الخدمات البنكية، بالإضافة إلى الكثير من الخدمات الخاصة الأخرى.

و) تحقيق الربحية:

تحقيق نسبة من الربحية مناسبة للمساهمين في المصارف وتنمية الشعور لدى العملاء بانتمائهم للبنك والمحافظة على الولاء لضمان الربحية التي يجنيها البنك من نشاطه.

عموما تتيح البنوك الالكترونية خيارات أوسع للمتعاملين وحرية أكثر في اختيار الخدمات ونوعيتها، الا أن التحدي الأكبر يتمحور حول مدى فعالية هذه الصيرفة في كسب ثقة العملاء وهو ما يتطلب من البنك توفير قاعدة من البيانات لتأدية الخدمات بكفاءة عالية.

بعد أن عرفنا أهم الأسس التي ترتكز عليها الصيرفة الالكترونية، والعلاقة التي تربطها بالحكومة الالكترونية، فإنه لا يمكن التحدث عن الإدارة الالكترونية، بشقيها العمومي والخاص، دون تأسيس نظام مصرفي يعتمد على الرقمنة والمعلوماتية يساعد بدوره على تفعيل إنشاء الحكومة الإلكترونية التي بدورها أصبحت الأداة الفاعلة في تطبيق ما بات يعرف بالحوكمة.

3. علاقة الحوكمة بالحكومة الالكترونية:

الحكومة الالكترونية استراتجية ضرورية وفعالة لتطبيق وتفعيل الحكم الراشد على المستوى الكلي والمؤسسات العمومية أو الخاصة، وقد تضاربت المصطلحات المترجمة للعربية نقلا عن الفرنسية أو الإنجليزية وإن كان مفهومها واحد. فالحكم الراشد أو الرشيد، الحاكمية، الحوكمة، تشير إلى معنى واحد تجتمع حوله الخصائص التالية: الانضباط، الشفافية، الاستقلالية، المساءلة، المسؤولية، العدالة، والمسؤولية الاجتماعية، وقد اعتبرت الأدبيات الاقتصادية المعاصرة الحكومة كيان مؤسساتي له أهداف واضحة المعالم تنطبق عليها مبادئ الحوكمة المطبقة على مؤسسات الأعمال.

إن الإفلاس والاختلاس والتجاوزات لم تقتصر على الشركات في قطاع الأعمال بل طالت حتى المؤسسات والهيئات الحكومية من فساد اقتصادي ورشاوى، فأصبحت تطبيقات الحوكمة ضرورة ملحة حيث الفكر الإداري في الدول المتقدمة ركز على الجانب المادي، المدرسة الأمريكية قيم المنظمة فيها تقتصر على الربح المادي بينما المدرسة اليابانية تقوم على سعة السوق والمنافسة، وقد أهملتا كلا المدرستين الجانب الأخلاقي الذي أكدت عليه مبادئ الحوكمة التي جاءت لتفعيل دور الرقابة بخصائص الحوكمة المتعارف عليها والتي من

خلالها يمكن وضع أرضية مستقلة للرقابة المباشرة وغير المباشرة على المؤسسات والحكومات على حد السواء فتكون هذه الرقابة كجهاز إنذار مبكر لتقويم الأخطاء ويتحقق ذلك بوجود نظام اتصال معلوماتي وبنية تحتية رقمية تضم وتحصي نشاطات الأجهزة الحكومية، فالحوكمة التي تقوم على الشفافية والإفصاح تلزم الحكومات على المعالجة الالكترونية والتدفق المعلوماتي على شبكة الأنترنت وملحقاتها والاستثمار في البنية التحتية الالكترونية عبر التوسع في الأنشطة الاقتصادية إلكترونيا بإحداث التجارة الإلكترونية، الصيرفة الإلكترونية، والإدارة الإلكترونية حيث هذه الميادين كفيلة بنشر الثقافة والوعي الإلكتروني في أوساط المواطنين بشكل عام، والفاعلين والمتعاملين في النشاط الاقتصادي.

1.3. مفهوم الحوكمة:

إن لفظ الحوكمة ما هو إلا البديل عن المراقبة لفظا ومعنا، فالريادة التي يتمتع بها أي اقتصاد لدولة ما لا يكون إلا بريادة وكفاءة مؤسساتها الخاصة والعامة، وبهذا الفاعلية التي تؤدي بها، الإدارة في هذه المؤسسات لمسؤولياتها تحدد الوضع التنافسي لحكومات الدول وهذا هو جوهر الحوكمة.

كما يعرف الحوكمة أهل الاختصاص على أنها نظام بمقتضاه تدار المؤسسات وتراقب.

ويمكن تعريف الحوكمة أنها ذلك النظام الذي يتم من خلاله توجيه أعمال المؤسسة ومراقبتها على أعلى مستوى من أجل تحقيق أهدافها والوفاء بالمعايير اللازمة للمسؤولية والنزاهة والشفافية وترتكز الحوكمة على ثلاثة أركان[6]:

- السلوك الأخلاقي: أي ضمان الالتزام السلوكي من خلال الالتزام بالأخلاقيات وقواعد السلوك المهني الرشيد، والتوازن في تحقيق مصالح كل الأطراف المرتبطة بالمؤسسة والشفافية عند عرض المعلومات؛
- تفعيل أدوار أصحاب المصلحة مثل الهيئات الإشرافية العمومية والأطراف المباشرة للإشراف والرقابة والأطراف الأخرى المرتبطة بالمؤسسة؛
- إدارة المخاطر بكل ما تحمله من معنى وذلك لا يكون إلا بالإشراف والمراقبة.

إن مفهم الحوكمة أول ما ظهر جاء ليسدد الانحرافات، إن لم نقل الفساد المالي الذي شاع في أوساط كبرى المؤسسات التي تعد البنية التحتية للاقتصاديات التي تنتمي أليها، هذا الفساد الذي أصبح متعدد الجوانب الذي طال حتى الهيئات والدوائر الحكومية، وعلى هذا الأساس أصبحت تطبيقات الحوكمة لا تقتصر على قطاع مؤسسات الأعمال فقط.

---

[6] طارق عبد العال حماد، ***التجارة الالكترونية***، الدار الجامعية، الطبعة 1 مصر 2005، ص 209،

إن انتشار الفساد الإداري وتفشي ظاهرة البيروقراطية بمعناها السلبي سرع من تفعيل مبادئ الحوكمة في المؤسسات والدوائر والهيئات الحكومية في غالبية الدول المتقدمة وبخطى ثابتة شرعت بعض الدول النامية في تطبيق الحوكمة وكمؤشر عن ذلك التعجيل في تأسيس الحكومة الالكترونية باعتبارها من أهم العوامل المساعدة على تطبيق الحوكمة وتفعيل دورها الإشرافي والرقابي وذلك تفاديا للتكاليف الباهضة التي يتحملها الاقتصاد جراء انحراف السلوك المهني وانعدام المسؤولية.

وعليه أصبحت الحكومة الالكترونية غاية متعددة الأهداف، إلى جانب كونها تسمح بالولوج إلى عالم المعلوماتية والاتصال والرقمنة المعاصرة وذلك بتنمية النشاطات الاقتصادية إلكترونيا المتمثلة أساسا في الإدارة الإلكترونية، والتجارة الالكترونية والصيرفة الالكترونية حيث ذلك كله ينصب في جودة الأداء الحكومي من جهة، ورفع القدرة على الإشراف والمراقبة من جهة أخرى ومحاربة الأمية الالكترونية إن جاز القول في الوسط الاقتصادي وحتى الاجتماعي وهذا ما يؤدي إلى رفع القدرات والكفاءات والمهارات العلمية والتقنية للعنصر البشري الذي يعد الركيزة الأساسية للتنمية.

إن الحوكمة وتطبيقاتها في الدول النامية على شاكلة الجزائر التي تتمتع بطاقات بشرية هائلة يمكن أن تجسد في بداية الأمر في قطاع المصارف على غرار كثير من الدول نظرا لما يتمتع به هذا القطاع من أهمية اقتصادية الذي تجعله القطاع الذي يتصل بجميع الهيئات والمؤسسات الرسمية وغير الرسمية داخل الدولة وخارجها، وكأول خطوة في هذا الاتجاه الذي يعتمد على إنشاء الحكومة الإلكترونية كأداة لتفعيل الحوكمة هناك حاجة وضرورة ملحة لترسيخ الصيرفة الالكترونية واستغلالها لجودة الأداء الحكومي وتفعيل الدور الرقابي والإشرافي لقطاع المصرف دون الإخلال بالمهنية المصرفية.

2.3. الحوكمة في إطار الصيرفة الإلكترونية:

يتضح فيما ورد في المحاور السابقة تلك العلاقة التي تربط الحوكمة بالحكومة الالكترونية، كون هذه الأخيرة الوسيلة الأمثل لتفعيل الدور الرقابي، حسن الأداء، وضمان الشفافية وبما أن للصيرفة الالكترونية أهمية نسبية من شأنها المساهمة في بناء الحكومة الالكترونية ونظرا للحيوية التي يتمتع بها قطاع المصارف إذ يعتبر الواجهة والوجهة الأولى لتبني السياسات الاقتصادية للحكومات. فأصبحت تطبيقات الحوكمة في المصارف ضرورة ملحة، بل إن قطاع المصارف والنظام المالي بصفة عامة هما الأرضية الخصبة التي نمت وتأسست فيها مبادئ الحوكمة، حيث أستغل التطور التكنولوجي والمعلوماتي في قطاع المصارف ولا يزال بشكل كبير يعتبر استحداث الصيرفة الالكترونية خطوة عملاقة في اتجاه حوكمة المصارف.

إن قطاع المصارف يتميز على أنه القطاع المحفوف بالمخاطرة أو ما يسمى بالخطر المصرفي هذا ما يفسر أهمية الحوكمة المصرفية التي تعمل على تفادي عنصر المخاطرة والإعلام المبكر عن حدوثه أو التقليل من مخلفاته بالقدر المطلوب، فمع تزايد عمليات التجارة الإلكترونية كانت الحاجة إلى آلية تحكم نشاط البنوك بطرق ووسائل اتصال إلكترونية، هذه الآلية تهدف إلى إتاحة معلومات عن الخدمات التي يؤديها البنك، وأنظمة الدفع الالكترونية تفاديا للمخاطر المحتملة، حيث نجد في أهم وسائل الدفع الالكتروني مجموعة من الأدوات والتحويلات الالكترونية التي تصدرها البنوك والمؤسسات المالية الفاعلة كوسائل دفع وتتمثل عادة في البطاقات البنكية، النقود الالكترونية، الشيكات الالكترونية، والبطاقات الذكية ومن شأن هذه الوسائل أن تضمن جودة أداء الخدمة وشفافية التعامل والمراقبة المستمرة والمزدوجة وذلك بتدفق المعلومات إلكترونيا لقواعد البيانات والبرمجيات والنظم المستغلة مما سيسهل عملية الاتصال والتحكم في النشاط المصرفي.

إن قيام المصارف بتسوية أنشطتها وخدماتها المالية عبر الأنترنت يحقق فوائد كثيرة من أهمها نذكر:

- تخفيض النفقات التي يتحملها البنك يجعل تكلفة أنشاء موقع البنك عبر الأنترنت لا تقارن بتكلفة إنشاء فرع جديد للبنك، إضافة إلى أن تسويق البنك لخدماته من موقعه على الشبكة يساعده على امتلاك ميزة تنافسية تعزز من مكانته التنافسية وتؤهله إلى مستوى المعاملات التجارية العالمية؛
- إن توجه البنوك العالمية إلى شبكة الأنترنت وما تتميز به من قدرات تنافسية يلزم البنوك الصغيرة ضرورة الارتقاء إلى مستوى هذه التحديات، ووفقا لذلك سيقوم العملاء بالمقارنة بخدمات البنوك لاختيار الأنسب وبذلك تكون الأنترنت عامل منافسة قوي لجذب العملاء؛
- يساهم الأنترنت التعريف بالبنوك والترويج للخدمات المصرفية بشكل أعلامي وهو ما يساهم في تحسين جودة الخدمات المصرفية المقدمة؛
- إن الصيرفة الإلكترونية تؤدي إلى تسيير التعامل بين المصارف وبناء علاقات مباشرة وتوفير المزيد من فرص العمل والاستثمار وهو ما يساعد على البقاء والنجاح في السوق المصرفية؛
- استخدام الأنترنت يساهم في تعزيز رأس المال الفكري وتطوير تكنولوجيا المعلومات والاستفادة من الابتكارات الجديدة التي يكون لها انعكاس على أعمال البنوك.

المستحدث في الولايات المتحدة الأمريكية في بداية الثمانينات نتيجة الفضائح المالية، جاء بمبادئه الخمسة يشدد على الرقابة الداخلية والتي هي ضمنيا من أهم مبادئ الحوكمة حيث يؤكد على ضرورة وجود نظام للمعلومات واتصال فعال يضمن التدفق السريع والفوري للمعلومات يمكن من خلاله تفادي الانحرافات.

إن نموذج « COSO » يشدد على الرقابة الداخلية والتي هي ضمنيا من أهم مبادئ الحوكمة حيث يؤكد على ضرورة وجود نظام للمعلومات والاتصال فعال يضمن التدفق السريع والفوري للمعلومات يمكن من خلاله تفادي الانحرافات الممكنة.[7]

كما يجب التعرف على المعلومات وجمعها وتوصيلها في صورة وإطار زمني يمكن الأفراد من أداء مسؤولياتهم. فنظم المعلومات والاتصال التي توفرها الصيرفة الالكترونية تجعل الرقابة أكثر فاعلية وذلك يكون بالاتصال الفعال الذي يسمح بتدفق المعلومات من أسفل والى أعلى ومن داخل وخارج المصرف، وهكذا تضمن الصيرفة الالكترونية نظام للاتصال مفتوح مما يجعل وجود اتصال فعال مع الأطراف الخارجية مثل العملاء والأعوان الاقتصادية والسلطات الحكومية.

4. واقع الصيرفة الإلكترونية والحوكمة في الجزائر:

لقد أصبحت فكرة أنشاء الحكومة الالكترونية أمرا ضروريا في ظل انفتاح الجزائر على الاقتصاد العالمي وتشجيعا للاستثمارات الأجنبية، حيث يتطلب هذا المشروع توفير بنية أساسية للانطلاق، أحد دعائمها هي الصيرفة الإلكترونية.

إن تطوير الصيرفة الالكترونية في الجزائر تطلب توفير عناصر مرتبطة بالبيئة المصرفية وذلك من خلال إقامة وتطوير أنظمة اتصالات وذلك لتحديث وعصرنة النظام المصرفي الجزائري وجعله أحد أهم الأجهزة الحكومية في الحركة الاقتصادية للوطن كأول خطوة بادرت لها الجهات المختصة في الجزائر لتأسيس الصيرفة الالكترونية هي الإنجاز الذي حققه بنك الجزائر بالتعاون مع وزارة المالية وبمساعدة البنك العالمي، هذا الإنجاز المتمثل في نظام دفع متطور هو نظام التسوية الإجمالية الفورية وذلك في إطار تحسين الخدمات المصرفية بالخصوص أنظمة الدفع وذلك رغبة في الوصول إلى المستوى الدولي، كما يمكن أن نعرفه بنظام تسوية المبالغ الإجمالية في وقت حقيقي ويتم فيه سير التحويلات بصفة مستمرة وعلى الفور بدون تأجيل وعلى أساس إجمالي كما يعرف أيضا أنه نظام مركزي إلكتروني يعمل على أساس فوري إجمالي نهائي ومستمر لتنفيذ أوامر التحويل الدائنة ويوفر نقطة تسوية لأنظمة التصفية العاملة في بلد ما من خلال الحسابات المركزية للمصارف.

كخطوة أخرى اتجاه عصرنة الصيرفة في الجزائر تم تأسيس نظام المقاصة عن بعد « ACTI » وهو نظام مكمل لسابقه يختص بالمعالجة الآلية لوسائل الدفع العامة المستخدمة في نظام الدفع العام، وصكوك تحويل اقتطاع عمليات السحب والدفع بالبطاقات البنكية وذلك باستعمال وسائل متطورة مثل البرمجيات المختلفة

[7] طارق عبد العال حماد، نفس المرجع، ص211

ويمثل هذا النظام القسم الثاني من أنظمة الدفع المتطورة ووفق المعايير الدولية وهذا بهدف التحسين النهائي للخدمات المقدمة للعملاء.

دخل هذا النظام حيز التنفيذ باشتراك بنك الجزائر وكل البنوك التجارية والمؤسسات المالية، اتصالات وبريد الجزائر وذلك عبر كامل الفروع والمكاتب المتواجدة بالجزائر ويعتمد هذا النظام على نظام التبادل المعلوماتي للبيانات الرقمية والمحاسبية ومن أهم إيجابيات هذا النظام نجد:[8]

- تأمين أنظمة الدفع العام وإعادة الثقة للزبائن في وسائل الدفع خاصة الصكوك؛
- مواجهة تبييض وتحويل الأموال بطرق غير شرعية في الجزائر؛
- التسيير المحاسبي اليومي مع تقديم نظرة شاملة وحقيقية على وضعية الخزينة في السوق المالية الوطنية.

قطعت الصيرفة الالكترونية في الجزائر شوطا مهما مقارنة على ما كان عليه النظام المصرفي الذي كان يفتقر إلى مواكبة أهم التطورات التقنية في المعلوماتية والاتصال، وكان للانفتاح والعولمة بجميع أشكالها دون استثناء دورا في دفع عجلة الصيرفة الجزائرية نحو استغلال أمثل لأهم المستجدات في عالم المعلوماتية والاتصالات الذي يعتمد بالدرجة الأولى على الرقمنة .

إن التوجه للصيرفة الإلكترونية كان في إطار تبني سياسة الإصلاحات للمنظومة المصرفية والاقتصادية في الجزائر، لكن ما تجدر الإشارة له أن الرفع من وتيرة هذه الإصلاحات وتناميها لوحظ وبشكل لافت للانتباه بعد سلسلة الانهيارات المتوالية للمصارف الخاصة ذات رأس المال المحلي في العموم، حيث كان إفلاس "الخليفة بنك" نقطة تحول في النظام المصرفي. فحسب قراءتنا للوضع في تلك الفترة ومن خلال التعديلات التي أجريت لقانون النقد والقرض في 2003 كانت أول الخطوات لتفعيل مفهوم الحوكمة وذلك من خلال تشديد الدور الرقابي والإشرافي من طرف السلطات النقدية، والعمل على دعم الشفافية والإفصاح. وبديهيا فإنه لا تتحقق هذه المبادئ إلا بوجود نظام معلوماتي ونظام دفع يعتمدان على التقنية الحديثة للإعلام والاتصال.

1.4. تداعيات الحوكمة في إطار أزمة بنك الخليفة:

نظرا لعدم استقرار الوضع على مستوى القطاع البنكي في الجزائر، كان أمام السلطات النقدية بالموازاة مع السلطة التشريعية العمل وفتح ورشات الإصلاح التي من شأنها أن تقوم بتحسين فعاليته وأداء النظام البنكي في ظل التحذيرات الطارئة والانفتاح الاقتصادي الذي استدعى وجوب وجود آليات وأنظمة من شأنها دفع قطاع البنوك الجزائري في المسار الذي يجعله أحد أهم العوامل المحركة لعملية التنمية الشاملة، فعلى هذا الأساس

[8] بوعافية رشيد، ***الصيرفة الالكترونية والنظام المصرفي الجزائري***، رسالة ماجستير، جامعة البليدة، 2005، ص170

جاء تعديل القانون المتعلق بالنقد والقرض سنة 2003، من خلال الأمر رقم 03-11 المؤرخ في 26 أوت 2003، الذي صدر كخلفية ونتيجة عن أزمة كل من الخليفة بنك وأزمة البنك التجاري والصناعي الجزائري، كأحد أهم بنكين خاصين في الجزائر وما أنجر عنه من تحميل خسائر مالية كثيرة تكبدها القطاع المالي والمصرفي الجزائري.

إن الأزمة المالية للخليفة بنك والبنك التجاري الصناعي الجزائري حسب " محمد غرنوط " من أهم الأسباب الداعية إلى الإسهام في حدوث أزمة مالية في الهيئتين المذكورتين أعلاه، وهي أسباب داخلية تتعلق بالنمط التسييري الذي يعتمد على الخلفية المؤسساتية والثقافية والاجتماعية المكونة لهما، وليست خارجية بمعنى أن الظروف المالية والاقتصادية في الفترة التي بدأت فيها بوادر الأزمة شهدت مؤشرات اقتصادية تدعو إلى الارتياح. فمعدلات النمو ابتداء من سنة 2000 شهدت ارتفاعا محسوسا وصل إلى 4.1 بالمائة، وهذا يرجع بالأساس إلى ارتفاع أسعار المحروقات التي ساهمت في ارتفاع احتياطي الصرف وبالتالي ارتفاع الواردات التي تشكلت أساسا من التجهيزات الموجهة لعملية الإنتاج الذي بدوره تحسن عما كان عليه ولو نسبيا 0.4 بالمائة من الناتج الداخلي الخام، إلى جانب ارتفاع إيرادات الدولة من خلال الجباية النفطية وانخفاض مستويات التضخم وبالتالي فإن أزمة الخليفة بنك والبنك التجاري الصناعي الجزائري تفجرت في وضع اقتصادي يتجه نحو الاستقرار.[9]

يمكننا حصر الأسباب الداعية إلى حدوث الأزمة المالية لهذين الهيئتين إلى العوامل المؤسساتية المتمثلة فيما يلي:

إن فتح مجال الاستثمار في الأموال سمح للأفراد بغض النظر إن كانت لهم تجربة أم لا في خوض هذا المجال الذي يتطلب كفاءة ودقة عالية في التسيير، مما دفع وتيرة إنشاء بنوك خاصة في فترة قياسية، بما فيها المؤسستين المعنيتين، فالخليفة بنك في سنة 1999 كان لها شبكة تتكون من 5 وكالات لتصل سنة 2000 إلى 24 وكالة، في نفس الفترة كان البنك التجاري الصناعي الجزائري بوكالة واحدة لينتقل إلى حجم 12 وكالة خلال سنة 2000 مما عجل في قيام بنك الجزائر إصدار أمر إيقاف نشاطهما، ففي هذا الإطار البنوك الخاصة في الجزائر اغتنمت فرصة عدم وجود آليات رقابة صارمة فقامت برفع معدلات الفائدة على الودائع من أجل دفع مستوى جمع الموارد من الودائع إلى الارتفاع . وهذا ما قام به بنك الخليفة الذي عرقل مسار السياسة النقدية والاقتصادية للسلطات النقدية والعمومية. هذا الجمع الهائل من الموارد المالية عن طريق الإغراء المالي جعل من بنك الخليفة يتمتع بسيولة كبيرة تم تصريفها في عمليات تمويلية عديمة المردودية على المدى القصير، تمثلت على

[9] - M. GHARNOUT, ***Crises Financière et faillites des banques Algériens*** .Gal, Alger, 2004, p32

سبيل المثال لا الحصر في تمويل الأندية الرياضية، كما قدمت تسهيلات لمسيريها وملاكها أي المساهمين سواء في بنك الخليفة أو البنك التجاري الصناعي الجزائري. هذه التسهيلات تمثلت في التمويل لصالح المساهمين عن طريق قروض ذات مستويات مخاطرة محددة بالقانون، على سبيل المثال المؤسسات العائلية التي تتعدى أموالها 20 بالمائة. [10]

هذا السبب يعد من أهم العوامل المؤدية إلى أزمة البنكين،كما تشير الإحصائيات أن قروض البنوك الخاصة تعدت 39.7 مليار دينار في 2001 لتصل 181.3 مليار دينار 2002 بمعدل نمو 356.6%.

رأسمال هذه البنوك الخاصة تشكل أساسا من أسهم مساهمين ينتمون إلى نفس العائلة، فهذا التركيز العائلي لرأس المال لا يشكل عائقا في مؤسسات باقي القطاعات الأخرى، بينما في القطاع البنكي الذي يسمح له القانون التجاري الجزائري بذلك.

كذلك وجود خلل في العلاقة التي تربط المسير بالمساهم إذ يطبع عليها غموض ويختزل المسير عن طريق المساهم وهذا يرجع إلى خلفية اجتماعية للجزائريين الذين لا يحبذون الشراكة أو الأعمال المشتركة، حيث 95 % من المؤسسات الجزائرية ذات نمط عائلي أو فردي. هذا ما يتوجب على القطاع الخاص في الجزائر أن يلغي هذا الاعتبار الاجتماعي كي يتسنى له النمو والتوسع، لكن مع هذا لا يمكننا أن نرجع أزمة، بنك الخليفة وما تبعها من أزمات البنوك الخاصة في الجزائر إلى هذه البنوك نفسها فقط في اعتقادنا أن السلطات النقدية في البلاد تتحمل جزءا من مسؤولية الإفلاس لوجود ثغرات وانفلات وتفاوت في الأدوات المفعلة والهيئات المخصصة لضمان مراقبة وسلامة الجهاز المصرفي الجزائري. فالنتائج الوخيمة التي أثرت على الوضع النقدي وسرعان ما انتشرت في باقي القطاعات جعلت السلطات النقدية والتشريعية تفكر جديا في إعادة النظر ومراجعة النصوص التشريعية في إطار قانون النقد والقرض.

2.4. إجراءات الحوكمة في تعديل قانون النقد والقرض:

إن أهم إجراء اتخذ في إطار أزمة بنك الخليفة كان صدور الأمر الرئاسي 03-11 الذي ركز على تشديد عملية الرقابة الصارمة في القطاع البنكي، وتعديل الإجراءات المعمول بها سابقا في عدة جوانب نتطرق إليها بشيء من الإيجاز وبالموازاة مع هذا الأمر تم تعزيز الكفاءات المهنية المختصة للسلطات النقدية التي اعتبرت على ما كانت عليه سابقا غير كافية وليست موافقة لحجم التطور والنمو في هياكل القطاع البنكي الجزائري. ندعم جهاز المراقبة للمؤسسات المالية والبنكية بصلاحيات تجعله أكثر مصداقية من خلال توسيع سلطات

[10] ***محاولة تقييم النظام البنكي الجزائري***، رسالة ماجستير من إعداد الباحث، جامعة عبد الحميد بن باديس، مستغانم، 2006 ص224

محافظي الحسابات في القطاع، ونفس الشيء بالنسبة للجنة البنكية رفع عضوية المتصرفين الإداريين إلى حوالي خمسة أعضاء كل عضو له مهام خاصة توكل إليه من ضمنها تعيين مصرفي يقوم بتحديد واتخاذ التدابير والاحتياطات والإجراءات اللازمة في حالة الإخلال بالمهنة البنكية للمؤسسات التي تنشط ضد التشريعات والآليات المعمول بها.

ويمكن للجنة البنكية أن تضع قيد التصفية وتعين مصف لكل مؤسسة تمارس بطريقة غير قانونية العمليات المخولة للبنوك والمؤسسات المالية أو التي تخل بأحد الممنوعات المنصوص عليها. كما يعود للجنة البنكية تحديد كيفية الإدارة المؤقتة والتصفية كما تنص المادة 113 من الأمر 03-11 المعدل والمتمم لقانون النقد والقرض، أنه يعود تعيين قائم بالإدارة مؤقتا لصالح اللجنة البنكية بحيث تنقل كل السلطات اللازمة لإدارة أعمال المؤسسة المعنية أو فروعها في الجزائر ويسيرها القائم بالإدارة ويحق له إعلان التوقف عن الدفع كذلك من خلال هذا الأمر تام المشروع بتدعيم النصوص العقابية وتشديده لها.

حيث أي سوء تسيير وإخلال بمهام المهنة المصرفية لدى مسيري البنوك وعلى وجه التحديد الخاصة منها، فإنه يعرضهم إلى عقوبات صارمة حددها الأمر 03-11 كما قام المشرع من خلال هذا التعديل لقانون النقد والقرض، بالمنع المطلق والنهائي لمنح القروض للمساهمين والمسيرين للبنوك على اعتبار هذه الميزة أي منح القروض للمساهمين كان السبب الرئيسي في تحويل أموال بنك الخليفة.

في هذا السياق تم وضع الإطار العام لحركة رؤوس الأموال من خلال صدور الأمر الرئاسي والذي يحظر على البنوك تمويل مشاريعها الخاصة كما تم تعديل المادة 158 من قانون النقد والقرض بصفة فعلية من خلال الأمر 03-11 والقاضية بإحداث صندوق صفات الودائع البنكية الذي يجبر كل البنوك التي تشكل النظام البنكي باقتطاع ما نسبته 1% من سيولتها لصالح هذه الصندوق الذي يخصص كضمان للمودعين في حالة إفلاس أو عجز أحد البنوك للدفع لمودعيها.و كان صغار المودعين لدى بنك الخليفة أول من استفادوا من خدمات هذا الصندوق كما تم إعادة النظر من خلال هذا التعديل في آليات وكيفيات وشروط منح الترخيص أو الاعتماد لفتح البنوك الخاصة في الجزائر ومن بينها رفع الرأسمال الواجب توفيره ليتسنى للخواص إنشاء مؤسسات بنكية ومالية في الجزائر، فالرأسمال المسموح به لتأسيس بنك جديد مقدر بـــ 2.5 مليار دينار أو ما يعادل 36.4 مليون دولار فهذا الإجراء في اعتقادنا يساهم في إعاقة المتطفلين الولوج في القطاع البنكي وذلك بانتقاء ذوي الاختصاص والمتمتعين بقدرة وسمعة مالية وبالتالي تضييق الخناق على كل من يحاول الاستفادة والتعدي على الأموال العمومية بطريقة أو أخرى مثلما هو الحال بالنسبة للبنك التجاري والصناعي الجزائري الذي دخل في صفقات بملايير الدينارات مع مستوردين خواص من خلال سفنجات (أوراق تجارية) مشبوهة

باعتباره الضامن ليتم تطهيرها في بنوك عمومية، مما كلف القطاع المالي 132 مليار دينار حسب يومية الخبر الجزائرية.

كما تولى رسميا بنك الجزائر الإشراف وتسيير المخزون الجزائري من الذهب الذي قدرته الهيئات المالية الدولية بأكثر من 1.6 مليار دولار، سيسير من قبل البنك المركزي الجزائري بمقتضى التعديلات التي تضمنها قانون القرض والنقد من خلال الأمر 03-11.

ويحد هذا الإجراء عملا للتدابير السابقة والتي أعطت لبنك الجزائر صلاحيات في مجال تسيير الموارد المالية بما فيها مخزون الذهب فالمادة 60 المعدلة من قانون النقد والقرض تمنح التفويض لبنك الجزائر من قبل الدولة لاستخدام مخزون الذهب كضمان للنقد. وإن كان ذلك في حالات استثنائية غير مطروحة حاليا في ظل ارتفاع احتياطي الصرف الذي تجاوز عينة 40 مليار دولار للسداسي الأول من 2005.

وتزامنا مع هذه الإصلاحات ولو بتفاوت قامت السلطات التشريعية والنقدية باستنفار الجهاز القضائي، وتوجيهه للقيام بدوره ومواكبته للتطورات الحاصلة في المجال الاقتصادي بما في ذلك المالي والبنكي من خلال تكفل هذا القطاع أي القضائي برفع مستوى التأطير في القضاة والبنوك والنواب العامون المختصون في المجالات الاقتصادية والمالية لمواجهة التحديات والأزمات المتوقعة.كما قام المشرع بإعداد النصوص التشريعية بالخصوص فيما يتعلق بمكافحة تهريب وتبييض الأموال التي يتم في ضلوعها كل من البنوك الخاصة وحتى العمومية.

إن التطورات والتحول النوعي الذي يشهده الاقتصاد الجزائري، فرض على السلطات أن تكيف القطاع ومتطلبات الانفتاح الاقتصادي وما ينجر عنه من سلبيات وايجابيات مما يجعل باب الإصلاحات مفتوح على الدوام.

خـــاتمة:

يتضح مما سبق أن تطبيقات الاقتصاد الرقمي متعددة الجوانب انطلاقا من التجارة الإلكترونية، البنوك الإلكترونية، التعليم الإلكتروني، والتسويق الإلكتروني هي الميادين المفعلة لبناء الحكومة الإلكترونية والتي تساهم بشكل كبير في نشر الثقافة والوعي الإلكتروني، ومسايرة عصر المعلوماتية حيث نرى الحكومة الإلكترونية استراتجية تعمل على تجسيد الحوكمة، وجودة الأداء الحكومي مما يتطلب تزامنا مع التوسع الإلكتروني، اتخاذ استراتجية شاملة لمواجهة الجريمة الإلكترونية والتهديدات الناجمة عن الاقتصاد الرقمي وحماية المواقع من القرصنة والاختراق بإحداث هيئات المراقبة المختصة على غرار ما قامت به الدول الرائدة إلكترونيا. فلا توجد تكنولوجيا بدون تكلفة أو مخاطر حيث تشير الدراسات والإحصاءات أن الاتجاه المتزايد لتطبيقات الشبكة العنكبوتية واقتصاديات الرقمنة أدى إلى تحمل بعض المخاطر والتهديدات حيث يتم إنفاق ملايين الدولارات

من طرف الشركات والحكومات بغرض معالجة الفيروسات، والأشكال الأخرى للجريمة الإلكترونية كالقرصنة، السرقة الإلكترونية، والتجسس الإلكتروني فتهديدات عالم الإلكترونيك طالت حتى الطبيعة فبات خطر ما يعرف بالنفايات الالكترونية أحد أهم التحديات أمام الدول المنتجة والمستهلكة على السواء للإلكترونيات في ظل التدهور البيئي العالمي فأصبح من الضرورة تفعيل الحكومات الإلكترونية المبتكرة لحماية البيئة وضمان التنمية المستدامة في إطار الحكم الراشد.

أما بخصوص الجزائر في إطار توجهاتها نحو مواكبة الحداثة بكل أبعادها، فقد ظهرت استراتجية واضحة المعالم تمكن من الاستفادة من أهم التطورات الحاصلة في مجال المعلوماتية والاتصال في شتى المجالات دون أي استثناء. وعن قناعة بادرت السلطات في عصرنة الإدارة إلكترونيا كخطوة أخرى موازية للانجازات في مجال الاتصالات والربط مابين البنوك والمؤسسات المالية، كخطوة أولى في مجال الصيرفة الإلكترونية التي تساهم في تجسيد الحكومة الإلكترونية من جهة وتفعيل الحوكمة من جهة أخرى، ومن الملاحظ أن التفكير جديا في ضرورة عصرنة وحوكمة المنظومة المصرفية في الجزائر جاء بعد أزمة "الخليفة بنك" التي كانت نقمة ونعمة في آن واحد حيث نستطيع القول أن الإصلاحات المصرفية الفعلية جاءت خلال هذه الفترة، حيث جاء تعديل قانون النقد والقرض، ليفعل مبادئ الحوكمة والصيرفة الإلكترونية في بداياتها الأولية، لكن لم تصل إلى المستوى المطلوب فمبادئ الحوكمة تبقى ناقصة في جانب الشفافية، والانضباط، والمسؤولية إلى جانب أنها لم تعمم بعد على باقي القطاعات فالدور الرقابي بدأ في التزايد مع سلسلة الاختلاسات المالية التي عرفتها البنوك العمومية والهيار البنوك الخاصة المحلية.

ومن أجل دعم سياسة الحكم الراشد توجب تبني الحكومة الإلكترونية التي تتماشى وتطوير الصيرفة الإلكترونية، التي من شأنها أن ترسخ الثقافة الإلكترونية التي تساعد في تحقيق الأهداف المرجوة من ذلك. إن إقامة الصيرفة الإلكترونية يقتضي الالتزام بجملة من العوامل والتي هي بمثابة قواعد للعمل الإلكتروني وهي:

- وجود شبكة عريضة تضم كل الجهات ذات الصلة، ترتبط الأنترنت وفقا للأسس القياسية مع مراعاة التأمين في تصميم هذه الشبكة؛
- وضع خطط محكمة للبدء في إدخال خدمات الصيرفة الالكترونية، بداية وضع استراتجية على مستوى البنك المركزي أو البلد أو التحالفات الدولية؛
- وضع تنظيمات قياسية تسمح بالربط بين مختلف الجهات والعالم ككل؛
- إعداد خطة لتدريب الموارد البشرية؛
- العمل على إنشاء تنظيم إداري يعمل على التنسيق بين الأطراف المتعاقدة.

قائمة المراجع:

مؤلفات باللغة العربية:

1. إبراهيم بختي، ***التجارة الالكترونية***، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2005.
2. بهاء شاهين، ***الأنترنت والعولمة***، عالم الكتب، الطبعة الأولى، مصر، 1999.
3. طارق طه حسين، ***إدارة البنوك في بيئة العولمة والأنترنت***، الدار الجامعية الجديدة،2007.
4. طارق عبد العال حماد، ***التجارة الإلكترونية***، الدار الجامعية، الطبعة الأولى، مصر، 2005.
5. عامر محمود الكسواني، ***التجارة عبر الحاسوب***، دار الثقافة للنشر، الطبعة الأولى، مصر، 2008.
6. فريد النجار، ***الاقتصاد الرقمي***، الدار الجامعية، الطبعة الأولى، مصر، 2007.
7. فليح حسين خلف، ***اقتصاد المعرفة***، جدارا للكتاب العالمي، الطبعة الأولى، الأردن، 2007.

مؤلفات باللغة الأجنبية:

1. M. GHARNOUT, ***Crises Financière et faillites des banques Algériens*** .Gal, Alger, 2004

مذكرات:

1. بوعافية رشيد، ***الصيرفة الالكترونية والنظام المصرفي الجزائري***، مذكرة ماجستير في العلوم الاقتصادية، جامعة البليدة 2005.

مجلات علمية:

1. مجلة الدراسات المالية والمصرفية، العدد الثالث، سنة 1999.

ملتقيات:

1. معطى الله خير الدين، ***المعلوماتية والنظام البنكي***، الملتقى الوطني حول المنظومة المصرفية الجزائرية المنعقد يوم 2004/12/15 ، بجامعة شلف.
2. ملخص الملتقى الدولي حول: ***الحكومة الالكترونية ودورها في إنجاح خطط التنمية***، منعقد يوم 2010/5/20 بجامعة مستغانم.

مواقع الأنترنت:

1. أحمد فرج، منتدى المكتبات وتقنية المعلومات: http://ahmadfaragbbflash.net/montada